فلا يلزم تحصيل الحاصل لا يقال لم لا يجوز ان يحصل من كل الحلاف التشخص آخر من الفهم فلا يلزم تحصيل
الحاصل فلا حاجة الى جعل الفهم بمعنى الالتفات لانا نقول تشخص الفهم والعلم مع بقاء حصول الفهم الاول
عند بقائهم غير ظاهر بخلاف حصول تشخص الالتفات مع بقاء الالتفات الاول في جعل الفهم بمعنى الالتفات
ماله وجه واعلم انهم قالوا ان التعريف المذكور تعريف الوضع المطلق في المشهور فاللفظ و
المعين اعم من ان ملحوظين للواضع بخصوصهما كوضع لفظ زيد بازاء ذات مشخصة وكلفظ الانسان
بازاء الحيوان الناطق اذا كان المعنى ملحوظا بالوجه الحاصل العام الشامل وبغيره كما في وضع العام
والموضوع له الخاص كوضع لفظ هذا بازاء كل مشار اليه معين فاذا ذكرنا كان العموم معتبرا في جانب اللفظ
كما في الوضع النوعي مثل وضع اسم الفاعل بازاء معناه في ضمن القاعدة الكلية القائلة بان كل ما كان على صيغة
الفاعل فهو موضوع لذلك فاذا عرفت هذا التفصيل فنقول انه يرد على الوصف يصدق على وضع
الالفاظ وتعيينها بازاء معانيها المجازية لانه يفهم المعنى المجازي اذا اطلق اللفظ اطلاقا صحيحا
وهو الذي كان مع القرينة مع ان المشهور انه لا وضع في لفظ المجاز بالقياس الى المعنى المجازي وايضا يصدق
هذا التعريف على وضع الاغلاط العامة وتعيينها بازائها الفهم منها عند العامي كلفظ الشعر بتقدم العين
واجيب عن الثاني بان تركيب الوضع في المجاز وما قيل في المشهور من انه لا وضع فيه انه لا وضع عين النوعي
فيه ويمكن اخراج المجازي عن التعريف باعتبار قيد بنفسه فيه اي تخصيص شيء بنفسه وليس تخصيص اللفظ و
تعيينه في المجاز بل بقرينة قيل لم يصدق التعريف على وضع الحرف فان تخصيصه وتعيينه مع ضميمة واجيب
عنه بان المحتاج الى الضميمة في الحرف هو الالة للتخصيص والتعيين فان قلت كيف حكم بان المركبات
فانما يخصه باستعمال المستعمل بعد وضع الواضع للمفردات قلنا المركبات ايضا موضوعة لان المراد بالوضع
اعم عين اللفظ بازاء عين المعنى او وضع اجزائه فالمركب جزء اللفظ صوري وجزء مادي وكذا المعناه
وبالجزء الصوري في اللفظ على جزء الصوري في المعنى وكذا بالجزء المادي في اللفظ يدل على جزء المادي في
المعنى او يقول المراد به اعم من الشخصي والنوعي والمركبات موضوعة بالنوع اي بقواعد كلية مذكورة
في كتب العربية كما اشرنا اليه انفا فاذا عرفت فلا يخرج بقيد الوضع المركبات من تعريف الكلمة بحيث
اي حال كونه ذلك الشيء المخصوص ملابسا بتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف
الهجاء لغرض التركيب هذا ما قال مجد المحشين مولانا عبد الغفور قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله
وهذا ليس لغرض العيل قدس سره لانه يخرج حروف الهجاء بقوله المعين ويفهم من كلام مجد المحشين ايضا
تعيينه كما سيجيء انتهى كلامه ثم ان الفاضل السمرقندي يسمي مجد المحشين مولانا عبد الغفور لفاضل المحشي
ومقصوده من التعرض عليه كما هو وقع مثله ذلك في حاشية مولانا الهندي على شرح العقائد على الخيالي
اقول حاصل كلام مجد المحشين ان قوله بحيث حال من المفعول وهو الشيء الاول فان اضافة التخصيص اليه

اضافة المصدر

اضافة المصدر الى المفعول والباء في بحيث للملابسة ثم اضافة التخصيص الى حروف الهجاء اضافة المصدر الى
المفعول اي تخصيص المخصص والمتعين بحروف الهجاء فبقيد الوضع يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب
لان تخصيصها به ليس ملابسا بتلك الحيثية التي هي مضمون الشرط لانه ليس متى اطلق حروف الهجاء فهم
من الشيء الثاني الذي هو عبارة عن المعنى لانه غرض التركيب ليس معنى بالنسبة الى حروف الهجاء فخرج بقيد
الوضع حروف الهجاء لا بقيد المعنى والا يلزم اخراج المخرج وانما قال وبه يخرج مخصوص بغرض التركيب الهجاء
ولم يقل وبه يخرج حروف الهجاء كما هو الظاهر ينبه على ان الحروف الهجاء خصوصية بغرض التركيب بان التركيب الالفاظ
منها لانها موضوعة له فقد ظهر مما بينا اي كلام مجد المحشين اعترض على الشارح بما قال الفاضل السمرقندي بقوله
هذا ليس بغرض الشارح الى ليس في المقابلة ويمكن الجواب عنه بان اخراجها بقيد المعين لاجل ان ذكر المعنى بعد الوضع
مبني على تجريد الوضع عنه ومن تجريدها عن الشرطية ايضا لان تجريد الوضع عنه يستلزم تجريدها عنها ايضا لانها
معينة اي الشيء الثاني وقيد له وسيجيء تفصيله ويحتمل ان يكون كلا كلام مجد المحشين اعتراض على المصنف ايضا بانه
لم لم يقل الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد بخروج حروف الهجاء بمضمون الشرطية والجواب عنه ايضا مثل ما ذكرنا
فانه اراد لورود قيدا محتاجا على حدة في التعريف لاخراج ما ليس داخلا في التعريف ولم يكتف بما في ضمن التعريف ثم قال الفاضل
قوله السمرقندي بقوله ويفهم من كلام المحشي ايضا لفيه كما سيجيء ليس بشيء لانه ما سيجيء هكذا وبقية حروف الهجاء
ويقول الياء اسمها كالف باتا وهي حروف المباني المقابلة بحروف المعاني انتهى كلامه ولا شك ان هذا كلامه لا يشعر بان
مجد المحشين تابعا للشارح في اخراج حروف الهجاء بقوله بمعنى وهو ظاهر غاية الظهور قيل يخرج
عنه وضع الحرف وكذلك يخرج وضع الفعل على مذهب من قال ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى الفاعل
المخصوص حيث لا يفهم معناه اي الفاعل المخصوص بل يفهم فاعل ما والجواب فان الجواب اطلاق الصحيح عند هذا الـ
قوله القائل هو الذي يذكر الفعل مع فاعله وكذلك الجواب الثاني واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا
والجواب عنه بانه قوله فهم منه الشيء الثاني تفصيلا وبخصوصه بل يدل على فهم مطلق سواء كان تفصيلا او اجمالا
اي بعمومه ولا شك ان معنى الحرف يفهم منه اجمالا بانه لا حظ الواضع هذا الوجه عند الوضع مع ان المراد بالفهم
هو الفهم الذي كان غرض الواضع من وضع اللفظ والغرض من وضع الحرف بمعناه هو ان يفهم معناه بخصوصه لا بعمومه
ومعنى الحرف لا يفهم بخصوصه عند الاطلاق واذا عرفت ذلك فقد سقط الجواب عنه بان العلم بالوضع معتبر في التعريف وبعد
العلم بخصوص الحرف لمعناه الجزئي بخصوصه يفهم منه الشيء الثاني عند الاطلاق وان كان العلم بتخصيص المذكور يمتنع في
لا يخرج وضع الحرف عنه لا يقال اذا قلنا من حرف جر او مركب من حرفين يكون هذا الاطلاق اطلاقا صحيحا مع انه لم
يفهم معناه ح فالاشكال باق بحاله لانا نقول المراد بالاطلاق الاطلاق الصحيح الذي لاجل ارادة المعنى الحرفي والاطلاق
المذكور ليس كذلك بل هذا لاجل ارادة لفظ من لا يقال اذا خرجت من البصرة كان هذا الاطلاق صحيحا لاجل
ارادة المعنى الجزئي وهو النسبة بين الخروج والبصرة مع انه لا يفهم معناه الجزئي الذي هو بين الخروج والمصر والشام
او المدينة او غيرها في قولنا خرجت من البصرة مثلا فيخرج وضع كلمة من النسبة مخصوصة بين الخروج والشام مثلا
لانا نقول المراد بالاطلاق هو الاطلاق الصحيح الذي كان لاجل ارادة الشيء الثاني الذي هو طرف التخصيص وهو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)